الثورة الاثنين 11 ربيع الأول 1432هـ الموافق 14 فبراير 2011م العدد (16896)

### وكيل محافظة أبين – رئيس لجنة الأراضي – لـ( الثورة ):

# رئيس الجمهورية منح أبين لقب المحافظة البطلة.. ووجه بالاهتمام بها في كل المجالات

## مشروعاتنا التنموية تتجه صوب البنى التحتية الأساسية.. والسدود أهم احتياجاتنا

**محمد صالح هدران**
وكيل محافظة أبين

**- ملياران ونصف المليار لمشروع الصرف الصحي والمياه**

**- منظمات المجتمع المحلي شريك في السلطة المحلية.. ونمنحها كل الإمكانيات المتاحة للقيام بدورها الوطني**

**- نعمل وفق توجيهات فخامة الرئيس لحل مشكلة أراضي مدينة النخيل لصالح المستفيدين..ومنحنا الجمعيات السكنية أراضي للبناء الشخصي**

أبين/ عمر مكرم

***منذ زمن مضى وأنا أبحث عن فرصة ملائمة للبحث في كثير من الموضوعات التي تخص محافظة أبين.. ولم تساعدني الظروف في تحقيق تلك الغاية.. ربما لعدم تمكني من تنسيق زيارة عمل إلى هناك في جانب، ومن جانب آخر معرفتي بوجود من يمكنه القيام بهذه المهمة من صحفيي محافظة أبين.. لكن الصدفة خدمتني في الالتقاء بالأخ محمد صالح هدران وكيل محافظة أبين ودون موعد مسبق فقررت على الفور اغتنام هذه الصدفة والخروج بحصيلة شافية على أسألتي القديمة الجديدة..***

***وببساطته وشفافيته، وبلهجته البدوية المحببة التي وافقتها الابتسامة الصافية.. كانت كلمات هدران تضع النقاط على حروف ما يعتمل في هذه المحافظة البطلة كما أسماها فخامة رئيس الجمهورية.. فإلى الخلاصة:***

● ونحن ندلف عاماً جديداً، ماذا تحمل الأجندة الاستثمارية لمحافظة أبين.. وأين تتركز أهم المشروعات؟

– أسمحوا لنا في البدء أن نقول أهلاً وسهلاً بكم وبصحيفتنا الغراء والمتميزة على مستوى تقديم المادة الصحفية المتنوعة والشاملة.. ونحن سعداء جداً بهذا الدور التنويري لهذه الصحيفة، وكما تعلمون فإن محافظة أبين تقع بين البحر والجبل وهي بمناخات متعددة إضافة إلى تمتعها بشريط ساحلي ممتد وهذا يعني أن نشاط المحافظة يتوزع على القطاعات الصناعية والسمكية والزراعية والسياحية.. وتأتي برامج المحافظة الاستثمارية في تطوير هذه القطاعات وتهيئتها لتكون بيئة ملائمة في مختلف هذه القطاعات أمام القطاع التعاوني والخاص.. وكذا تهيئة المناخات المناسبة أمام الاستثمار الأجنبي في الاستفادة من المادة الخام المحلية.. كما هو الواقع المعاش اليوم في صناعة الأسمنت لمصنع الوحدة وصناعة الرخام اللذين قدما نموذجاً رائعاً للصناعة الوطنية بالثروات المحلية.. وهكذا الحال بالنسبة للجانب الزراعي والسمكي والذي يشكل مصدراً مهماً وأساسياً لمحافظة أبين وأبنائها وهو يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد والعمل في سبيل تطوير إمكانياته وأدواته حتى تستغل الاستغلال الأمثل من أجل تحقيق الطموحات.

كما في أجندتنا لهذا العام الانتهاء من تلك القضايا العالقة المتعلقة بالأرض سواء الزراعية أو السكنية والأراضي المخصصة للاستثمار بالمحافظة وفي هذا الاتجاه علينا القول من موقعنا كرئيس لجنة الأراضي ورئيس لجنة تسليم أراضي مشروع مدينة النخيل المخطط العام الذي أدخل ضمن المخطط الرئيسي العام للمحافظة والممتد من منطقة العلم حتى وادي دوفس بطول ٣٠ كيلو متراً وبعرض ٦٠ كيلو متراً مربعاً وبتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله الذي وجه بصرف المساحة المحددة لمشروع مدينة النخيل لمعالجة مشكلة المواطنين الذين قاموا بالشراء في هذا المشروع.. وهذا المخطط قد بداء تفصيل الآن على الواقع وتم إسقاطه في إطار المخطط العام وبدأت تفصيله شق الطرق فيه ومن حوله كما تمت عملية تسليم الوثائق للإخوة المستفيدين من هذا المشروع بحسب توجيهات الأخ المهندس أحمد الميسري محافظ المحافظة.. وهذه الخطوة تأتي كبادرة أولى على طريق حل المشكلات للأراضي في منطقة العلم والمتراكمة منذ فترة طويلة من جانب آخر نفذنا حصراً شاملاً لجميع الإخوة الذين تم صرف أراض لهم منذ أيام الحكم الشمولي وهي خاصة بملاك آخرين وتم إعادة هذه الأراضي للملاك الحقيقيين وسيتم خلال الفترة القريبة القادمة معالجة قضايا المنتفعين بتلك الأراضي من خلال قرار عام يمنحهم حق التعويض.. ولدينا بعد ذلك الأراضي السكنية التي تم تخصيصها للجمعيات السكنية بالمحافظة والتي تغطي حاجة الشباب من أبناء المحافظة من أجل تحقيق الاستقرار الأسري بعيداً عن تعقيدات السكن وفي الغالب هناك مؤشرات كثيرة طيبة وبالإمكان أن يلحظ كل الناس ذلك على الواقع.

● ماذا عن الخدمات العامة؟ هناك شكاوى كثيرة في هذا الجانب.. خدمات الحياة.. النظافة العامة وغيرها كيف يعالج هذا الواقع؟

– أولاً أنا أؤكد أن هناك بعض القصور وأول هذا القصور في الجانب المائي.. فقد واجه الحوض المائي لمحافظة أبين استنزافاً كبيراً في الفترة الماضية أدت إلى نضوب كثير من الآبار، والبعض الآخر منها قل فيها المنسوب بشكل ملحوظ، إضافة إلى أنه لم يتم الاستفادة من مرتجع مشروع مياه عدن الذي أوقف.. وفي هذا الاتجاه قمنا بتقسيم المنطقة إلى جزئين، الجزء الأول يشمل منطقة جعار وضواحيها وهي تتغذى بمجموع سبعة آبار بالإضافة إلى الحقل المائي السابق والمكون من خمسة آبار وفي الجزء الثاني تم حفر ستة آبار جديدة في مناطق الكود وفي منطقة السبة وفي منطقة العدول ومنطقة الشيخ عبدالله ومع ذلك لا زال الأمر يحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل..

لكن العملية تظل مرتبطة بالتمويل المالي ومؤسسة المياه في أبين كما تعلمون حديثة عهد ونتطلع لأن تبقى مؤسسة المياه في عدن سنداً وعوناً لنا في هذا الجانب حتى يتم تجاوز مثل هذه المشكلات..

وفيما يتعلق بباقي الخدمات العامة الأساسية فالحقيقة أن هناك مشكلات كبيرة نواجهها في إطار المجاري العامة لأنه لا توجد مؤسسة حقيقية للمجاري والنظافة العامة خصوصاً في مدينتي جعار وزنجبار إضافة إلى الانفجار السكاني والبناء العشوائي اللذين تكاثر بسبب النزوح المستمر من الأرياف إلى هاتين المدينتين ورغم الجهود المثابرة التي تقدم من صندوق النظافة إلا أنها تظل ضعيفة بمقابل تلك المشكلات القائمة ولدينا الآن مشروع لمجاري جعار وزنجبار تقدر تكلفته بمبلغ ملياري ونصف المليار ريال وهو دعم حكومي ومحلي وسيبدأ العمل فيه خلال الأيام القليلة القادمة كما أن لدينا مشروع آخر كان ممكن أن يبدأ العمل فيه قبلاً لكن الصندوق الألماني للتنمية أوقف هذا المشروع في مجال المياه والصرف الصحي بسبب عدم توفر المعايير اللازمة للتنفيذ.. وهذا المشروع لا زال قائماً ونحن نأمل توفر تلك المعايير لإعادة هذا المشروع الحيوي والهام للمحافظة والذي تبلغ تكلفته بأكثر ثلاثين مليون دولار.

● نرى هنا أهمية الحديث عن التنمية في إطار محافظة أبين.. والحديث هنا عن التنمية البشرية والمجتمعية.. كيف تقيمون واقع هذا التوجه في المحافظة؟

– التنمية تبنى من خلال العنصر الأساسي – الإنسان – وتكون تنميته هنا من خلال تنمية المنشآت والمؤسسات المرتبط بها كالصحة والتربية ومؤسسات المجتمع المدني كالاتحادات والأندية الرياضية والجوانب الثقافية والإبداعية.. وخلال السنوات الماضية تحقق الكثير في هذا الإطار.. والأرقام يمكن الحديث عن التطورات التي شهدتها المحافظة خلال الفترة الماضية.. لكن كل ذلك يظل ناقصاً إن غاب عنها الإنسان المتدرب – المتخصص – الفاهم المؤهل علمياً وعملياً في إدارة عملية التنمية بكل جوانبها الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها..

ونحن نشعر بنقص حاد في هذا الإطار.. وينبغي من وجهة نظري أن تركز الجهود في قادم الأيام على تحقيق خطوات في هذا الطريق حتى يكون لدينا الكادر الذي نفاخر بدوره في تحقيق التنمية الشاملة لليمن عموماً ولمحافظة أبين خصوصاً. ودعني أضيف هنا بأننا اليوم بحاجة ماسة إلى تخطيط حقيقي مباشر نابع من حاجة الناس الفعلية في كل وحدة إدارية، أولويات التنمية في كل مديرية، وتجاوز ذلك الروتين المركزي الرتيب في التعاطي مع الأولويات التنموية بدلاً من بعثرة المال العام هنا وهناك وبدون رؤية مسبقة وتخطيط سليم يعتمد الاحتياجات الأساسية والاعتمادات المالية التي تسبق التخطيط والاعتماد للمشروعات.

### موقع الشباب

● دعنا نتطرق الآن إلى موضوع الشباب في أبين.. أين هم من الرؤية العامة للمشروعات التنموية في المحافظة؟

– هذا موضوع مهم للغاية من وجهة نظرنا وتبني مشروعاتهم ينبغي أن تكون في الأولويات.. فالشباب طاقة خلاقة ينبغي توظيفها في إطار التنمية الوطنية وبعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة.. وعلى الشباب أن لا يفتت جهوده وطاقاته في إطار تلك الحسابات.. نحن عملنا كما قلت في بداية حديثي على إيجاد مخططات سكنية.. وبالإمكان أن نمنح قطعة أرض سكنية لكل شاب إن أراد أن يستقر أسرياً.. وأضيف أيضاً أن هناك اتحادات إبداعية ومنظمات مجتمع مدني وأندية رياضية وهذه جميعها عليها أن تقوم بواجبها تجاه الشباب وأن تجد الرعاية والدعم اللازم حتى يكون دورها فاعلاً في هذا الجانب.. فنحن نعلم أن منظمات المجتمع المدني شريك فاعل في السلطة وعليها واجبات وطنية تجاه المجتمع يجب أن تعمل على الإيفاء بها.. لذلك يجب أن تحظى بالدعم الكافي.